

"السبل المتاحة لإدخال تعديلات على النظام الانتخابي"

الحضور مع حفظ الألقاب: معن دعيس، سريدة، جهاد شامي، عفاف غطاشه، ريما نزال، منى الخليلي، هشام كحيل، لينا عبد الهادي، ختام السعافين، نصر عمر يعقوب، أمل الفقيه، عارف جفال، ميسون القواسمي، عبير كيلاني، ندى البدو، نجاته ارميلية.

طاقم "مفتاح": ليلي فيضي، لميس الشعبي الحنتولي، حنان سعيد، رهام الفقيه، محمد عبد ربه

مقدمة

حظي النظام الانتخابي القائم في فلسطين على اهتمام كبير من قبل هيئات ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، ومن قبل الفصائل والقوى المختلفة، حيث عقدت مؤخرًا سلسلة من الحوارات والنقاشات المتعلقة بالنظام الانتخابي والمساحة الممنوحة للمرأة والشباب في هذا النظام، وذلك لضمان تعزيز وصول المرأة الفلسطينية والتأثير في رسم السياسات العامة ودعم المشاركة السياسية للمرأة، وهو ما تطلب الاطلاع على تفاصيل وإجراءات النظام الانتخابي القائم في فلسطين، والوقوف بصورة فعلية عند أهم التحديات والفجوات التي تعيق وصول النساء والشباب إلى مواقع صنع القرار، وطرح بدائل وتعديلات تكون قابلة للتنفيذ والضغط باتجاه إدخالها على النظام الانتخابي في فلسطين بما يضمن تمثيل أوسع وأشمل للنساء والشباب في المجتمع الفلسطيني.

الإطار العام: النقاش

ناقش المجتمعون خلال الجلسة القانون الانتخابي للانتخابات التشريعية والمحلية، وأبرز المحطات القانونية التي مرّ بها هذا القانون منذ العام 1996، ومجمل التحديات التي تواجه إدخال التعديلات على النظام الانتخابي بما فيه قانون انتخابات الهيئات المحلية رقم (10) للعام 2005، ومشاركة النساء والشباب في هذه الانتخابات ونسب تمثيلهم فيها، حيث أكدوا على أن الطريقة الأنسب لتمثيل أفضل لهاتين الفئتين الإبقاء على نظام التمثيل النسبي الكامل، ودعوا المستوى السياسي والفصائل ومؤسسات المجتمع المدني إلى دعم وتمكين النساء والشباب في الانتخابات بما يتناسب مع حجمهما وتأثيرهما، واعتبروا نظام الكوتا جيدًا، لكنه ليس كافيًا ويحتاج إلى تطوير.

ولفتت المداخلات إلى أن هناك فرقًا هامشًا بين السن الأهلية القانونية وسن الترشح، مشيرين إلى العديد من الفجوات التي يجب الأخذ بها، ومنها تخفيض سن الترشح لانتخابات التشريعي والهيئات العامة بما يمكن من مشاركة فاعلة للشباب فيها، وضرورة تحقيق المصالحة، وإقرار النظام الانتخابي من خلال التوافق

عليه من قبل جميع القوى ومنظمات المجتمع المدني كأحد أهم الحقوق السياسية لأفراد المجتمع، والعمل على إقراره من قبل التشريعي أو من خلال التوافق الوطني، والبدء بفتح حوار مجتمعي يناقش القوانين الانتخابية بمشاركة جميع الأطراف ذات العلاقة.

ودعت المداخلات إلى تمثيل المرأة بالمناصفة في الترشح للانتخابات، والمطالبة بتعديل على القانون الانتخابي بما يسمح للشباب بالترشح في سن الثامنة عشرة استناداً للتوقيع على العهد الدولي، واقتراح آخر بإجراء تعديل دستوري بنص قانوني يقترح كوتا للشباب وكوتا للمرأة، وتعديل قانون النقابات بحيث يفرض كوتا لهاتين الفئتين.

في حين، أكدت المداخلات على أهمية اعتماد السجل المدني باعتباره ملزماً للمشاركة في الانتخابات القادمة، داعين إلى أن تكون على أرضية توافق وطني، ووفق التمثيل النسبي الذي يخدم التعددية السياسية ويسمح بدخول الكتل الصغيرة، والمطالبة بمجلس تأسيسي يكتب النظام الدستوري المتعلق بمشاركة المرأة في الانتخابات، مع الحاجة إلى التغيير في الثقافة المجتمعية حيال مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

التوصيات

** ضرورة استكمال الحوارات باتجاه تحديد شكل النظام الانتخابي الذي يكفل للفلسطينيين المناخ الديمقراطي من تعددية وعدالة ومشاركة، وبما يتناسب مع البيئة الانتخابية في فلسطين.

** العمل على معالجة ما يحويه الإطار القانوني الناظم للانتخابات، بما في ذلك غياب قوانين وإجراءات، منها: قانون الأحزاب، والإعلام الخاص، وتمويل الأحزاب والمرشحين.

** تصميم حقيقي لمشاركة الفئات المختلفة في المجتمع، بما فيها النساء والشباب وذوو الإعاقة.

** الضغط باتجاه إعادة المناخ الديمقراطي لأطر منظمة التحرير، والابتعاد عن سياسات المحاصصة الحزبية.

** تطوير أدوات الرقابة للتعامل مع وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، والشركات الخاصة، ومسألة الاستقلالات والترشح.

** العمل على التأكيد على مبدأ التناسف بالنسبة للمرأة في جميع المجالس المنتخبة، والضغط باتجاه رفع القيد عن سن الترشح بالنسبة للشباب. بما يكفل توسيع تمثيل ومشاركة الشباب والمرأة في الانتخابات.**

** مطالبة الحركة النسوية بالضغط باتجاه تحسين السياسات بما يكفل المساواة الفعلية والمشاركة، وليس التعامل مع الكوتا كهدف.

** تعزيز التعاون والتشبيك بين مكونات المجتمع المدني لتشكيل حالة ضغط باتجاه إجراء التعديلات المطلوبة على القانون الانتخابي بما يعزز تمثيل حقيقي للنساء والشباب.